مقال تحليلي

إنطلاقة جديدة..

الشراكة العربية-الصينية في ظل التحولات الدولية والإقليمية

ماري ماهر – بسنت جمال

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحًا عاكسًا للتحولات العالمية والتفاعلات بين القوى الكبرى كونه أحد الساحات الاستراتيجية التي يُعاد على أراضيها رسم خرائط النفوذ وتشكيل حدود القوى، رأينا ذلك جليًا خلال الحرب الأوكرانية التي امتدت تأثيراتها لمستقبل إدارة وتسوية الصراعات المشتعلة بالمنطقة ودفعت دولها باتجاه إعادة صياغة علاقاتها مع القوى الكبرى، ولعل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى السعودية خلال الفترة بين 7 و9 ديسمبر الجاري بما تضمنته من عقد ثلاث قمم؛ سعودية-صينية، وخليجية-صينية، وعربية-صينية بحضور ما لا يقل عن 30 قائد دولة عربية ومنظمة دولية في مقدمتهم قادة دول مجلس التعاون الخليجي الخمس وملك الأردن ورؤساء مصر وتونس وفلسطين وموريتانيا والصومال ورؤساء وزراء الجزائر والعراق ولبنان ورئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني ورئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، والتي تأتي في ظرف جيوسياسي حساس ومتوتر تكشف كيف يعكس المسرح العربي إرهاصات تحولات القوى داخل النظام الدولي وسبل الاستجابة العربية لها والتعاطي معها.

ويحمل انعقاد القمم الثلاث دلالات ومضامين كبيرة تعكس التقارب المتزايد في المصالح بين الدول العربية والصين، وتؤسس لبداية مهمة في مسيرة الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين التي تستند إلى المصالح والمبادئ المشتركة والتوافق السياسي بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية، كونها تشكل محاولة لمأسسة العلاقات العربية الصينية والارتقاء بها عقب مرحلة من النمو المتسارع، بما يعزز

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

تطورها على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، ويخدم الأهداف التنموية وخطط التعاون المستقبلي طويل الأمد.

■ مرتكزات العلاقات العربية-الصينية

رغم السياق الدولي والإقليمي المحفز لعقد القمة العربية الصينية، إلا أن أسس العلاقات تعود إلى جملة من المرتكزات والمقومات يُمكن توضيحها كالتالي:

■ **عدم التورط في أزمات المنطقة:** تشكلت سياسة الصين الخارجية من خلال ما يُعرف بـ "نظرية الصعود السلمي" التي تعني في جزء منها التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل، لا سيما في جانبه السياسي، إذ ترى وجهة النظر الرسمية وجوب النأي بالنفس عن السلوك التدخلي للإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية في القرنين الماضيين والولايات المتحدة منذ عام 1945. وينطبق مبدأ عدم التدخل على نهج الصين تجاه نزاعات الشرق الأوسط انطلاقًا من إيمانها بأن دول المنطقة قادرة على طرح حلول وإيجاد آليات لحل الصراعات تتفق والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمنطقتهم، كما ترى في صراعات الشرق الأوسط فرصة لتقديم نفسها كقوة دولية ملتزمة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين في ظل نظام متعدد الأقطاب يقوم على الدخول في شراكات لتعزيز الاستقرار والتنمية. ومع ذلك، تشكل الرؤية العربية الصينية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية عاملًا محوريًا للقبول العربي لبكين التي تدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حق العودة بموجب قرارات الشرعية الدولية، وهي الأسس التي أكد عليها الاقتراح المكون من أربع نقاط الذي قدمه وزير الخارجية الصيني وانغ يي بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال الحرب على غزة في مايو 2021.

■ **سياسة الموازنة والانخراط المحايد:** تطرح الصين في سياستها تجاه الشرق الأوسط انخراطًا محايدًا مع جميع الدول بما في ذلك القوى الإقليمية المتعارضة؛ فبينما دخلت مع إيران في شراكة استراتيجية مدتها 25 عامًا توسّع تواجدها الاقتصادي في العديد من القطاعات تشمل الطاقة والتمويل والزراعة والاتصالات والموانئ والسكك الحديدية، عمقت علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج خاصة في بناء البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والمجالات المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وبينما دعمت مفاوضات إعادة الاتفاقات النووية وعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون، سعت لطمأنة الدول الخليجية بإبداء دعمها وتفهمها لمخاوفهم المشروعة المتعلقة بحماية أمنهم القومي.

■ **الرؤية المشتركة لهيكل النظام الدولي:** تشترك الصين والدول العربية في تفضيل الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب يبتعد عن الأحادية والهيمنة الأمريكية كونهما ينظران لنظام القطب الأوحد السائد منذ انتهاء الحرب الباردة كأحد محفزات عدم الاستقرار والصراعات الدولية والحروب بالوكالة، ويتمسك الجانبان بنظام دولي قائم على القانون الدولي والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما يتفقان بشأن بعض قضايا العلاقات الدولية كإصلاح الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي والنظرة لمسألة حقوق الإنسان.

■ **التقاء القيم والتصورات:** تستند العلاقات العربية الصينية إلى جملة من المبادئ أهمها احترام الطرفان القانون الدولي، وسيادة واستقلال الدول، والتأكيد على مبدأ وحدة الدولة الوطنية، وعدم العدوان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية، ومعارضة التدخل الخارجي وجميع أشكال الهيمنة وسياسة القوة، والرغبة المشتركة في توسيع وتعميق مجالات التعاون، واحترام مسار التنمية المختار بشكل مستقل من قبل شعوب الدول الأخرى، ومراعاة الخصوصية الثقافية لكل طرف من خلال امتناع الصين عن تضمين قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في خطابها الموجة للعرب مقابل المساندة العربية للقضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للصين كتايوان وشينجيانغ وهونغ كونغ وحقوق الإنسان، وذلك عبر الالتزام بمبدأ "الصين الواحدة" والامتناع عن إدانة السياسة الصينية تجاه أقلية الأويجور، ودعم بكين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

وتقدم الصين خطابًا يركز على القيم المشتركة الصينية والعربية والتاريخ الثري من خلال استخدام عبارات مثل "مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك في العصر الجديد" التي ذكرها الرئيس الصيني في مقاله المنشور بجريدة الرياض تحت عنوان "صداقة عمرها آلاف السنين والعمل المشترك لخلق مستقبل أفضل"، وهو خطاب يتناقض مع الخطاب الغربي الذي يروج لمنظومة قيم مختلفة قد لا تناسب العرب في بعض التفاصيل. كما تؤمن بكين بفكرة السلام من خلال التنمية عبر تعزيز التصورات الأمنية المشتركة التي تختلف عن التصور الأمني الغربي التقليدي المتمحور حول السعي لتحقيق الأمن من خلال تعزيز التحالفات العسكرية، بينما يرتكز الأمن في المنظور الصيني على تعزيز الحوار

السياسي بين الدول المتنافسة ووضع ترتيبات متعددة الأطراف لتقليل انعدام الثقة وتوسيع المصالح المشتركة.

■ **ازدهار دبلوماسية القوة الناعمة:** رغم نمو دور الصين في العالم العربي على الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، أعطى الجانبين أهمية خاصة لدبلوماسية القوة الناعمة التي عملت كمحفز لارتقاء وتعزيز العلاقات، فغالبًا ما تسلط الصين الضوء على المكونات الدينية والثقافية واللغوية للدبلوماسية في علاقاتها، وقد عززت الصين حضورها في المنطقة من خلال الإعلام واللغة والترجمة والتعليم والفلسفة الكونفوشيوسية؛ فمثلًا تمتلك وكالة أنباء الصين الرسمية "شينخوا" مكتبًا في كل عاصمة عربية تقريبًا، وتدير وكالات الإعلام الصينية عدة مدونات عن المنطقة العربية. كما افتُتِح 12 مؤسسة كونفوشيوس في المنطقة (3 في المغرب – 2 في كل من مصر والإمارات – 1 في كل من لبنان والسودان والبحرين) وتضم معاهد كونفوشيوس برامج للدراسة في الخارج ترسل طلابها إلى الصين. وارتفعت المنح الدراسية المتبادلة حيث قدمت الصين مئات المنح للطلاب العرب الذين بلغوا 20149 طالبًا يدرسون في الجامعات الصينية عام 2019 مقابل 1129 طالبًا صينيًا يدرسون في الجامعات العربية.

كذلك تزايدت حركة ترجمة الكتب الصينية إلى اللغة العربية والعكس صحيح، ويوجد في مدينة ييوو التجارية المكتظة بالمهنيين العرب حوالي 1000 مترجم عربي يعملون في منافذ بيع متعددة اللغات، وتضم المدينة المئات من المؤسسات التعليمية العربية بها أكثر من 10 ألاف طالب مسجلين لتعلم اللغة العربية، وبالمقابل قررت المملكة العربية السعودية إدخال اللغة الصينية في التعليم الابتدائي والثانوي وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد زيارة ولي العهد السعودي للصين في فبراير 2019. علاوة على ذلك، يشكل الدين أحد عناصر الدبلوماسية الصينية الناعمة للوصول إلى العالم العربي من خلال موسم الحج وتشييد آلاف المساجد داخل المدن الصينية وبالأخص ييوو والتي أقيمت تحت رعاية رابطة العالم الإسلامي. وأيضًا، تستضيف الصين من وقت لآخر أنواعًا مختلفة من المعارض التي تسلط الضوء على الطعام العربي والخط العربي، ففي مدينة ييوو ظهر أكثر من مائة مطعم يقدم المأكولات العربية وبعضها يعرض الرقص الشرقي، وهناك آلاف المواقع التي تقدم وظائف لمترجمين عرب في العديد من شركات التصدير الصينية.

■ **متانة الشراكة الاقتصادية وتعدد جوانبها:** يهمين الشق الاقتصادي على الجانب الأكبر من العلاقات الصينية مع الدول العربية وبالأخص الخليجية حيث تستند المصالح المشتركة بين الجانبين على محورين أساسيين، وهما؛ حاجة الصين المتزايدة لتأمين إمدادات الطاقة، وإدراك الدول العربية والخليجية أنه لا يُمكن فصل بكين عن سياساتها الاقتصادية التنموية الحالية أو المستقبلية نظرًا لاحتلال الابتكار التكنولوجي مكانة رئيسية في العلاقات الثنائية بينهما. وقد هيمن الشق الاقتصادي على ما يُسمى بـ "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" التي أطلقتها بكين عام 2016 والتي تلخص رؤيتها للمنطقة عن طريق تشكيل معادلة التعاون (3+2+1) ليمثل الرقم 1 التعاون في مجال الطاقة، والرقم 2 التعاون في مجال البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، بينما يمثل الرقم 3 التعاون في مجالات الطاقة النووية والأقمار الصناعية ومصادر الطاقة المتجددة.

ولا تقتصر العلاقات الصينية-العربية على الشق الطاقوي فقط -الذي يرتكز على التجارة النفطية ودعم التعاون الاستثماري في مجالات تنقيب النفط واستخراجه ونقله وتكريره- بل تستهدف أيضًا دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية، فضلًا عن تشجيع ودعم الشركات والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع دائرة تعاونها مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات، بالإضافة إلى التعاون المالي المتعدد المجالات بين المؤسسات المالية الصينية والعربية.

■ **توسيع الوجود العسكري في الشرق الأوسط:** رغم هيمنة الولايات المتحدة على التعاون الأمني مع المنطقة العربية حاولت الصين تعزيز انخراطها العسكري خلال السنوات الأخيرة؛ فقد نمت صادرات الأسلحة الصينية إلى دول الشرق الأوسط فبين عامي 2016 و2020 زادت الصين من حجم صادراتها من الأسلحة إلى السعودية لتبلغ 170 مليون دولار مقارنة بـ 35 مليون دولار خلال الفترة بين 2011 و2015، كما ارتفعت إلى الإمارات من 45 مليون دولار إلى 121 مليون دولار خلال نفس الفترات، وكانت الصين من بين أكبر خمسة موردي أسلحة لقطر خلال الفترة ما بين 2000 و2019، ورغم انخفاض نصيب الصين من الأسلحة الموردة إلى المنطقة مقارنة بمصادر الأسلحة الأخرى إلا أنها تعكس تطلعات بكين لتعزيز علاقاتها العسكرية مع المنطقة، وتشكل الطائرات بدون طيار نسبة كبيرة من مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج، فقد اشترت السعودية العديد من الطائرات بدون طيار الصينية مثل

CH-4 و Wing Loong II، وفي نوفمبر 2019 أشارت تقارير إلى أن الصين كانت تتفاوض مع المملكة لبيع الطائرة الهليكوبتر بدون طيار Blowfish A3 وهي مجهزة بسلاح آلي قادر على استخدام الذكاء الاصطناعي لاستهداف الأفراد، كما استحوذت الإمارات عام 2011 على خمس طائرات بدون طيار من طراز Wing Loong I وتسلمت شحنة أولى من طائرات Wing Loong II عام 2017، وزودت الصين قطر بنظام الصواريخ الباليستية قصيرة المدى SY-400 .

كما وسعت الصين من وجودها العسكري في المنطقة من خلال العمليات متعددة الأطراف؛ ففي 2006 كانت الصين من أوائل الدول التي ساهمت في قوات حفظ السلام التابعة في لبنان، وفي 2008 أرسلت سفنها البحرية إلى خليج عدن للمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة، وفي 2011 أرسلت وحدات بحرية وجوية لإجلاء 35 ألف مواطن صيني تقطعت بهم السبل في ليبيا، وفي 2012 ساهمت بـ 700 من قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وفي 2013 رافق الجيش الصيني سفن الأمم المتحدة التي كانت تحمل أسلحة كيميائية من سوريا إلى جزيرة قبرص، وفي 2017 قامت بحرية الجيش الصيني ببناء أول قاعدة خارجية لها في جيبوتي لأغراض مكافحة القرصنة وخدمة المصالح الجيواستراتيجية للصين في القرن الأفريقي، ليصبح الصين بحلول عام 2018 أكبر مساهم بقوات حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 1800 جندي.

كذلك، تلعب الصين دورًا مهمًا في تطوير الصناعات العسكرية الخليجية عبر توقيع اتفاقية شراكة مع السعودية عام 2017 لصناعة الطائرات بدون طيار، وتعتبر بكين شريكًا للسعودية في مساعيها لتعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية بالاعتماد على الذات وزيادة الاستثمار في التصنيع المحلي للأسلحة، فقد أفادت تقارير بأن السعودية تعمل على تصنيع صواريخها الباليستية بمساعدة صينية. وبالمثل أُعلن عن إنشاء مختبر الابتكار العلمي والتكنولوجي الصيني الإماراتي عام 2019 لنقل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار الصينية إلى الإمارات وقد شهد معرض دبي الجوي الذي أقيم في نوفمبر 2021 عرض طائرة بدون طيار للهجوم الاستخباري من صنع شركة نورينكو الصينية، كما أشارت تقارير أمريكية إلى بناء الصين موقعًا عسكريًا سريًا في ميناء خليفة قرب أبو ظبي. وأيضًا، برزت في السنوات الأخيرة إمكانية تطوير أنماط جديدة للتعاون الصيني الخليجي في مجال التدريبات العسكرية، وأبرز مثال على ذلك مشاركة وحدات القوات الخاصة التابعة للقوات البرية السعودية في مناورة "استكشاف 2016" التي عقد في تشونغتشينغ بالصين وركزت على تعزيز قدرات القوات السعودية والصينية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية غير التقليدية، واستضافة قاعدة الملك فيصل البحرية السعودية مناورات "السيف الأزرق 2019" العسكرية مع البحرية السعودية ونظرائها البحريين الصينيين.

■ **تنامي المشاركة السياسية:** تربط الدول العربية والصين علاقات ممتدة تعود لخمسينيات القرن الماضي عندما دعمت بكين حركات التحرر الوطنية في المنطقة، وطوال مسيرتها شهدت العلاقات فترات من الصعود والهبوط والحذر، لكن العقدين الماضيين شهدا نموًا ملحوظًا ارتبط بصعود مكانة الصين في النظام الدولي وتحول بعض دول المنطقة للاعبين مهمين إقليميًا ودوليًا على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجسد الاهتمام العربي الصيني بتقوية الشراكة في تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي يوم 30 يناير 2004 خلال زيارة الرئيس الصيني السابق هو جين تاو، والذي عُقد في إطاره تسعة اجتماعات وزارية، ثم كان للأهمية الجيوسياسية لدول الشرق الأوسط ضمن مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها بكين كمشروع استراتيجي عام 2013، أن اتجهت الصين لزيادة مشاركتها السياسية مع المنطقة فأعلنت في 13 يناير 2016 وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية تشرح رؤيتها لشكل التعاون، تلاها زيارة رئاسية للجامعة العربية تضمنت إلقاء كلمة بعنوان "التشارك في خلق مستقبل أفضل للعلاقات الصينية-العربية"، كما دخلت بكين في شراكات استراتيجية ثنائية مع 12 دولة شرق أوسطية، تمت ترقيتها مع 5 دول (مصر - السعودية – الإمارات – الجزائر – إيران) إلى شراكة استراتيجية شاملة. وارتفعت وتيرة التبادلات الدبلوماسية منذ 2021 الذي شهد وحدة زيارة وزير الخارجية الصيني للشرق الأوسط مرتين توقف خلالهما في تسع دول، وفي يناير 2022 استضافت الصين الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ووزراء خارجية السعودية والبحرين والكويت وعمان وتركيا.

السياق الدولي والإقليمي المحفز

رغم أن القمة العربية الصينية مخطط لها سلفًا إلا أن توقيت انعقادها بالتزامن مع المتغيرات الدولية والإقليمية الناتجة عن الحرب الأوكرانية ومن قبلها جائحة كورونا تكسبها أهمية خاصة، ويُمكن إيضاح السياق الدولي والإقليمي المصاحب للقمة على النحو التالي:

■ **إرهاصات التحول في هيكل النظام الدولي:** منذ اندلاع الحرب الأوكرانية تكاثرت التقديرات والتحليلات التي اعتبرت النظام الدولي يمر بمرحلة مراجعة لمخرجات الحرب الباردة التي انتجت توزيعًا هرميًا للقوة جعل الولايات المتحدة مهيمنة وحدها على قمة النظام. ورغم أن تحديد مكانة روسيا داخل النظام العالمي الذي يُعاد تشكيلة حاليًا داخل المسرح الأوكراني تتوقف على قدرتها على إلحاق هزيمة بالمنظومة العسكرية والقيمية الغربية إذا ما حققت انتصارًا ساحقًا، فإن الصين تبدو المستفيد الأكبر مما يدور حاليًا حيث تتعزز مكانتها كقطب دولي ثاني منافس للهيمنة الأمريكية مع نمو قدراتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية أيضًا خلال العقدين الماضيين، وقد التقطت الدول العربية مؤخرًا تلك التحولات لتسارع في تنويع شراكاتها وإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف الدولية قاطبة والخروج من نظام المحاور والتحالفات والعلاقات القائمة على منظور المباريات الصفرية الذي هيمن على العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة إلى عهد إقامة مجموعة واسعة من الشراكات المتنوعة بما يعزز المصالح العربية ومستقبل المنطقة.

وقد أظهرت الاستجابة العربية عمومًا والخليجية خصوصًا للضغوط الأمريكية بشأن الاصطفاف إلى جانب الموقف الغربي تجاه الحرب الأوكرانية بإدانة روسيا والانضمام للعقوبات الغربية والإصرار على تبني موقفًا محايدًا، انتهاء اللحظة أحادية القطب في الشرق الأوسط وسعي دوله إلى تبني تحركات أكثر استقلالية ضمن سياسة "التحوط الاستراتيجي" ورغبتهم في الإعلان عن نفسهم كقوة دولية متوسطة صاعدة في عالم متعدد الأقطاب، وهو ما شكل مرحلة مهمة في تحرك العرب وبكين تجاه بعضهما البعض انطلاقًا من إدراك كلاهما لتصاعد الأهمية الجيوسياسية للطرف الآخر، فبينما استشعرت بكين صعود المكانة الإقليمية والدولية لبعض دول الشرق الأوسط في القضايا السياسية والاقتصادية وتنامي اتجاه دولها لمقاومة تفضيلات السياسة الأمريكية، أدركت دول المنطقة اتجاه الصين لتثبيت مكانتها على قمة النظام الدولي. ومن هنا انتهزت الصين اللحظة الانتقالية في النظام الدولي وتزايد المنافسة الدولية على منطقة الشرق الأوسط وتغير النظرة الأمريكية لأهمية المنطقة، وهي العوامل مجتمعة التي خلقت فراغًا سياسيًا وأمنيًا، وسارعت لمزاحمة القوى الكبرى الأخرى، ودفع القوى الإقليمية إلى السعي لمزيد من الاستقلال الاستراتيجي، وتثبيت موطئ قدم بالشرق الأوسط الذي باتت دوله مؤمنة بضرورة الانفتاح على الأقطاب الدولية الصاعدة، انطلاقًا من إيقانها لأهمية التحالفات الدولية في تثبيت نفسها كقطب عالمي.

■ **الموقف المشترك بشأن الحرب الأوكرانية:** أظهرت الحرب الأوكرانية وقوع الصين والدول الرئيسية في الشرق الأوسط على نفس الجانب المعاكس للرؤية الغربية، ولعل السلوك التصويتي داخل الأمم المتحدة خير دليل على ذلك، فعلى سبيل المثال امتنعت الصين والإمارات عن التصويت على قرار لمجلس الأمن في 26 فبراير 2022 يطالب موسكو بوقف هجومها على أوكرانيا على الفور وسحب جميع القوات. وفي 2 مارس 2022 كانت الصين والعراق وإيران من بين 35 دولة امتنعت عن التصويت على اقتراح داخل الجمعية العامة يدعو روسيا إلى إنهاء فوري للأعمال العدائية. كما امتنعت الكثير من دول الشرق الأوسط بما في ذلك مصر والسعودية والإمارات والأردن وقطر والكويت والعراق عن التصويت على قرار تبنته الجمعية العامة يوم 7 أبريل بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان بينما كانت الصين وإيران وسوريا من بين الدول التي صوتت ضد القرار، وهكذا أظهرت الحرب القواسم المشتركة بين الصين والشرق الأوسط.

■ **توتر العلاقات الأمريكية السعودية:** تمر العلاقات الأمريكية السعودية بمرحلة حساسة، حيث دفع فك الارتباط الأمريكي عن الشرق الأوسط والانشغال بالتهديدات القادمة من منطقة المحيطين الهندي والهادي، والفشل في معالجة برنامج الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيراني كجزء من المحادثات النووية المتعثرة، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان العام الماضي، والغضب الأمريكي من قرار أوبك+ بتخفيض الإمدادات، حلفاء واشنطن التقليديين في الشرق الأوسط إلى إعادة التفكير في مصداقية الحليف الأمريكي وقدرته على الوفاء بالتزاماته الأمنية، والتشكيك في قدرة واشنطن على إدارة الصراعات الإقليمية المعقدة ومصداقيتها في الشراكات الأمنية العالمية، واتجاههم إلى تبني نهجًا براجماتيًا يركز على المصلحة الوطنية ويتجنب الانحياز إلى جانب واحد ويهدف لبلوغ صيغة توازنية بين علاقاتها الاقتصادية مع الصين مقابل علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

■ **تنامي الدور الخليجي:** يأتي استضافة السعودية للقمة العربية الصينية عقب استضافتها لقمة مماثلة مع الولايات المتحدة في مدينة جدة خلال يوليو الماضي ليظهر تنامي الدور الخليجي في النظام الدولي الجديد الذي لايزال في طور التشكيل، نظرًا لما تتمتع به من ثقل اقتصادي ومالي وما

يتوفر لديها من موارد نفطية، ويعكس قدرة قادتها على قراءة تحولات المشهد العالمي وتوظيفها لخدمة مشروعاتهم الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يدفعها نحو بناء علاقات شراكة استراتيجية بناءة مع مختلف القوى الدولية في إطار من التوازن الهادف للحفاظ على المصالح الوطنية.

■ **التحوط الخليجي ضد المخاطر الإيرانية:** إلى جانب المنافع الاقتصادية المباشرة للعلاقات العربية والخليجية الصينية، يبرز التقارب كوسائل استراتيجية لتحقيق التوازن مع العلاقات الصينية الإيرانية من خلال تلبية طموحات الصين الاقتصادية في الخليج ودفعها لمراعاة المصالح الأمنية الخليجية، لاسيمّا مع ما يبدو فشلًا أمريكيًا في إلزام إيران بالعودة للاتفاق النووي، خاصة بعدما حصد الجمهوريين الأغلبية داخل مجلس النواب عقب انتخابات التجديد النصفي، ما يعني استمرار تطوير البرنامج النووي الإيراني دون رقيب دولي، علاوة على تزايد النشاط الإيراني المزعزع للاستقرار إقليميًا المدفوع بمحاولات النظام تصدير المشكلات الداخلية (الاحتجاجات + الأزمة الاقتصادية) للخارج.

■ **التفات دول الشرق الأوسط لقضية التنمية:** دفعت حالة الفوضى والتراجع التي شهدتها بعض الدول العربية عقب ما سُمي بالربيع العربي بقادة الدول لإعطاء الأولوية لقضية التنمية، حيث أعلنت كل من مصر والسعودية والإمارات والكويت وقطر خططًا استراتيجية طموحة للتنمية متوسطة وطويلة الأجل تستهدف إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وتحسين أوضاعها الدولية، وهنا برزت الصين كشريك اقتصادي مهم في مجالات البنية التحتية والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الفائقة، وربط استراتيجيات التنمية بمبادرة الحزام والطريق.

■ **ترتيب البيت الصيني والانطلاق خارجًا:** نجح الرئيس الصيني شي جين بينج في تثبيت حكمه محليًا بعد أن حصل على فترة ثالثة كأمين عام للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس جمهورية الصين الشعبية، ويسعى للتحرك خارجيًا لتكريس صورته كرجل دولة وتعميق نفوذ بلاده الدبلوماسي والاقتصادي في الشرق الأوسط والحصول على دعم عربي لمبادراته للتنمية العالمية والأمن العالمي، وتشكل القمة العربية-الصينية كسرًا للعزلة الدبلوماسية الاختيارية التي فرضها شي على نفسه منذ جائحة كورونا أي قبل حوالي 3 سنوات.

الاقتصاد أولًا

غلب الطابع الاقتصادي على القمة العربية-الصينية حيث وقعت الصين والسعودية نحو 46 اتفاقية تنقسم إلى؛ 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم حكومية للتعاون في مجالات الطاقة الهيدروجينية، والقضاء، وتعليم اللغة الصينية، والإسكان، والاستثمار المباشر، والإذاعة والتلفزيون، والاقتصاد الرقمي، والتنمية الاقتصادية، والتغطية الإخبارية، والإدارة الضريبية، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى توقيع 9 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين القطاع الحكومي والخاص، وتوقيع 25 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الشركات في البلدين، ويُمكن استعراض أهم جوانب التعاون الاقتصادي العربي الصيني على النحو الآتي:

■ **أمن الطاقة:** يُعتبر ملف الطاقة من الملفات المحورية للتعاون بين الصين والدول الخليجية من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، حيث أسفرت التحولات الهيكلية في قطاع الطاقة العالمي إلى تغيير وجهة تدفقات النفط السعودي من الولايات المتحدة إلى الصين بسبب ثورة النفط الصخري الأمريكية والخلاف بين الرياض وواشنطن حول سياسات تحالف "أوبك بلس" وهو ما أدى إلى تقليص نسبة واردات النفط الخام من السعودية إلى نحو 6% فقط بحلول عام 2021 مقارنة مع حصة تبلغ نحو 17% من إجمالي واردات الصين من النفط الخام لتعتبر بذلك أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين –حتى قيام الحرب الأوكرانية- مدفوعة بالشراكة الاستراتيجية التي أبرمتها الصين والسعودية عام 2016 والمرتبطة بالتعاون المستقر وطويل الأجل في مجال الطاقة، وما تلاها من اتفاقيات طويلة الأجل التي وقعتها شركة "أرامكو" السعودية لتوريد النفط الخام مع الشركات الصينية في أوائل عام 2019، كما وقعت خلال زيارة الرئيس الصيني للبلاد أيضًا مذكرة تفاهم مع شركة شاندونغ للطاقة لتوريد النفط الخام وصفقة شراء منتجات كيماوية، فضلاً عن استكشاف التعاون في مجال التكرير المتكامل والبتروكيماويات في الصين، فيما توصلت شركة "أكوا باور" السعودية إلى تسع مذكرات تفاهم مع كيانات صينية لتمويل واستثمار وبناء مشاريعها للطاقة النظيفة والمتجددة في السعودية.

ورغم اعتماد الصين والمنطقة على الوقود الأحفوري خاصة النفط في مزيج الطاقة من ناحية وكمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والنقد الأجنبي من ناحية أخرى، إلا أن هناك آفاق مستقبلية للتعاون بين الطرفين في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة نظرًا للتوجه العالمي القائم على التخلص من استخدام مصادر الطاقة التقليدية مما يفرض على الجانبين ضرورة استكشاف فرص جديدة

للتعاون الثنائي بعيدًا عن الطاقة غير النظيفة. ولهذا تشترك السعودية والصين في الهدف الاستراتيجي المتعلق بالتنمية المستدامة والخضراء بهدف محاربة التغيرات المناخية والحد من زيادة الانبعاثات الحرارية، وفي هذا الشأن، تستهدف الأولى زيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى 50% من إجمالي الطاقة الإنتاجية بحلول عام 2030 وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، في حين تسعى الأخيرة إلى الوصول للحياد الكربوني بحلول عام 2060. ومما يدلل أيضًا على مواءمة الأهداف المناخية بين الطرفين، اتفاق الدولتان على تعزيز التعاون بشأن عملية تحول الطاقة عن طريق زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، خاصة في ظل تمتع منطقة الخليج بظروف مناسبة لإنتاجه، بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة النووية حيث تساعد الشركات الصينية الرياض على تطوير واستخراج مواردها من اليورانيوم في إطار تعزيز برنامجها النووي ذي الأغراض السلمية.

ولا تقتصر أوجه التعاون الطاقوي مع المنطقة على السعودية فقط، حيث تعمل الصين والدول العربية على تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة، ولهذا قامت بكين ببناء مركز للتدريب على الطاقة النظيفة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، فضلًا عن تنفيذ العديد من المشروعات المشتركة مثل مشروع محطة الخرسعة الكهروضوئية في قطر، ومشروع المحطة الكهروضوئية بمجمع بنبان للطاقة الشمسية في مصر، كما وقعت شركة قطر للطاقة اتفاقية مدتها 27 عامًا لتزويد شركة "سينوبك" الصينية بالغاز الطبيعي المسال.

■ **الطابع التجاري والاستثماري:** تمكنت الصين من تبوأ مركز ريادي بالنسبة للشركاء التجاريين للدول العربية خلال السنوات الماضية؛ إذ بلغ حجم التجارة الثنائية بين الطرفين أكثر من 300 مليار دولار خلال عام 2021، بزيادة قدرها أكثر من الثلث مقارنة بالعام السابق، ليرتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 إلى 319 مليار دولار بزيادة سنوية قدرها 35.28% متجاوزة مستوى العام الماضي بأكمله. وأصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2020 لتحل بذلك محل الاتحاد الأوروبي مع تجارة ثنائية تقدر قيمتها بنحو 161.4 مليار دولار.

وتتصدر السعودية لائحة شركاء الصين التجاريين بين الدولِ العربية لأكثر من عشرين عامًا متتالية بحجم تجارة يبلغ نحو 87.3 مليار دولار حتى عام 2021 حيث سجلت قيمة الصادرات الصينية إلى السعودية حوالي 30.3 مليار دولار، في حين بلغت وارداتها منها نحو 57 مليار دولار، وتتمثل قائمة الصادرات الرئيسية الصينية إلى السعودية في المنسوجات والإلكترونيات والآلات، بينما تستورد الصين منها النفط الخام والمواد البلاستيكية الأولية. وبالتحول صوب الإمارات، تعتبر الصين شريك استراتيجي بالنسبة للبلاد حيث تمثل 11.7% من إجمالي تجاراتها الخارجية بحجم تبادل تجاري يتجاوز نحو 75.6 مليار دولار خلال عام 2021، وارتفعت التجارة غير النفطية بين الجانبين بنسبة 27% خلال نفس العام على أساس سنوي لتبلغ حوالي 57.71 مليار دولار، كما تحتل الصين المرتبة السادسة عالميًا في سلع إعادة التصدير. وتشتمل قائمة الصادرات الصينية للإمارات في الهواتف الذكية، والحاسب الآلي، وأشباه الموصلات، وقطع غيار السيارات، في حين تستورد بكين منها النفط الخام والمنتجات البترولية المختلفة. وعلاوة على ذلك، شهدت الشراكة بين الصين والإمارات توسع التجارة الإلكترونية عبر الحدود ودعم تنمية التجارة الثنائية عبر التجارة الإلكترونية.

ولا يقتصر زخم العلاقات الاقتصادية على زيادة التبادل التجاري فقط، بل إنه يمتد إلى ضخ المزيد من الاستثمارات بين الطرفين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصينية التراكمية في دول الخليج بين عامي 2005 و2021 نحو 43.47 مليار دولار في السعودية، و36.16 مليار دولار في الإمارات، و30.05 مليار دولار في العراق، و11.75 مليار دولار في الكويت، و7.8 مليار دولار في قطر، و6.62 مليار دولار في عُمان، و1.42 مليار دولار في البحرين، كما تعمل حوالي 6 آلاف شركة صينية في الإمارات مع وجود عدد كبير من السكان الصينيين يعملون بشكل أساسي في قطاعي البنية التحتية والطاقة، حيث شهدت العلاقات الثنائية نقلة نوعية في جميع المجالات مع تفعيل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين والعمل على تسريع المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز النمو التجاري والتكامل الاقتصادي.

■ **مشروع الحزام والطريق:** تُعد المنطقة الخليجية ركيزة أساسية في مبادرة الحزام والطريق الصينية نظرًا لعدد من العوامل منها؛ موقعها الجغرافي المتميز كحلقة اتصال بين القارات الثلاث التي تربط بينها المبادرة، وتجارتها النفطية مع الصين، وتنامي الشراكة الاقتصادية بين الطرفين على مدار عقود زمنية، فضلًا عن امتلاكها ميزة نسبية تتمثل في الخدمات اللوجستية والموانئ والمناطق الاقتصادية، ولهذا، تعتبر كلٌ من الإمارات والسعودية وجهات أساسية للمشروعات الصينية المتعلقة بالمبادرة، كما تُعد الكويت من أولى الدول الخليجية الموقعة

على مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين فيما يخص المبادرة. علاوة على ذلك، شكلت مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز دوافع بكين لإصدار وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية عام 2016 والتي تلخص رؤيتها للمنطقة، كما ينظر إليها كعامل محفز لتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية كتلك الموقعة مع عُمان لإنشاء مدينة صناعية بتكلفة يبلغ قدرها نحو 10 مليارات دولار، وكذلك مع الكويت لبناء سبع مدن لوجستية تخدم أهداف المبادرة، وأخيرًا، اتفاقية شراكة استراتيجية وخطة التنسيق بين "رؤية 2030" السعودية ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

ويقوم التعاون بين الجانب الصيني والخليجي في ضوء المبادرة على مبدأ "المنفعة المتبادلة والكسب المشترك" عبر تنسيق استراتيجيات الجانبين للتنمية وتوظيف ما لديهما من إمكانيات للدفع بالتعاون الدولي في مجال الطاقة الإنتاجية وتوسيع دائرة التعاون في البنية التحتية؛ إذ ترى دول مجلس التعاون في المبادرة فرصة لتحقيق خططها التنموية التي ترتكز على تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط مع تعزيز بينتها التحتية، والتحول إلى مراكز دولية للتجارة والسياحة.

■ **مصالح تكنولوجية متبادلة:** أصبح التعاون التكنولوجي حافزًا قويًا لتعزيز العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي حيث أصبحت قيمة المنطقة الاستراتيجية والجيوسياسية لا تكمن في مواردها الطاقوية فحسب، بل في تمتعها ببيئة سياسية وتكنولوجية مستقرة نسبية وكونها سوق محوري قادر على استقبال المزيد من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الرقمية، وذلك في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات الخليجية لتنويع اقتصاداتها مما جعلها أسواقًا جذابة للاستثمارات الأجنبية التي تتطلع لدخول المنطقة وزيادة تواجدها في مجالات الاتصالات والحوسبة السحابية وتكنولوجيا شبكات الجيل الخامس.

وقد استطاعت بكين أن تستغل الميزة النسبية للاقتصاد الرقمي في الدول الخليجية معلنة عام 2015 عن مبادرة طريق الحرير الرقمي "Digital Silk Road" بهدف توسيع بناء البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي في البلدان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق من خلال تسهيل عملية جمع ونقل وتخزين ومعالجة كميات هائلة من البيانات، وتطوير منصات التجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة ومراكز البيانات الذكية وشبكات الجيل الخامس والتخزين السحابي، فضلًا عن تشييد الكابلات البحرية والأقمار الصناعية والمدن الذكية. ويمكن لطريق الحرير الرقمي أن يضيف 255 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة ويخلق 600 ألف فرصة عمل متعلقة بالتكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2030. وفي ضوء تلك المبادرة، كشفت الصين خلال نفس العام النقاب عن شبكة "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الصناعية لتطلق من خلالها نحو ثماني أقمار صناعية تستهدف تقديم الخدمات الملاحية في البلاد العربية.

ومن أجل تعزيز الشراكة التكنولوجية بين الصين والدول الخليجية، وقعت شركات في كلٍ من البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات عقودًا مع شركة "هواوي" من أجل تطوير شبكات الجيل الخامس، وبناء مجمعات عالية التقنية وزيادة الاعتماد على الحوسبة السحابية، كما تعمل الشركة الصينية مع السعودية لتطوير بنية تحتية رقمية للحج. ولا يقتصر الأمر على شركة "هواوي" فقط، بل تعهدت "علي بابا" ببناء مدينة تكنولوجية في الإمارات بالتعاون مع شركة "مراس" القابضة، كما وقعت صفقات لتخزين البيانات السحابية في عُمان، وكذلك تعزز الشركة خدمات التجارة الإلكترونية في السعودية. بالإضافة إلى ذلك، افتتحت شركة "سينس تايم" الصينية للذكاء الاصطناعي مقرًا إقليميًا لها في أبو ظبي في عام 2019، وكذلك تخطط "إكس بينج" إنشاء بنى تحتية تنظيمية في الإمارات للسيارات الطائرة وذلك عقب إكمال مركبة "XPeng X2" الصينية أول رحلة تجريبية علنية لسيارتها الطائرة ن بمعرض "جيتكس للتقنية 2022" في دبي، في حين تعتزم شركة " NWTN" الصينية تشييد منشأة لتصنيع السيارات الكهربائية في أبو ظبي.

علاوة على ذلك، قامت الصين بتصدير تكنولوجيا المدن الذكية إلى 15 دولة في الشرق الأوسط، كما يستطيع حوالي 80% من مستخدمي الإنترنت في الدول الخليجية الوصول إلى بوابات التجارة الإلكترونية الصينية، وفقًا لبحث أجرته شركة " RWR Advisory " عام 2020.

ولم يكتفي العملاق الآسيوي بتلك المستويات من التعاون فقط، بل أعربت في العديد من المناسبات عن رغبتها في حدوث اختراقات جديدة في التعاون مع دول الخليج بمجالات استكشاف الفضاء والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية مع إمكانية تدريب رواد الفضاء التابعين لها في محطة الفضاء الصينية، كما يدرس الطرفان لإنشاء مركز مشترك مع الدول الخليجية لاستكشاف القمر والفضاء العميق. وبهذه الخطوات الحثيثة، تسعى الصين إلى تنصيب نفسها في مكانة رائدة على خريطة

الابتكار العالمية مع زيادة حصتها في أسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولهذا يُمكن القول إن التعاون التكنولوجي بين الدول الخليجية والصين قائم على مبدأ "المصلحة المتبادلة"، حيث تستفيد الأولى من الخدمات الصينية المتطورة ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز جهودها الرامية لرقمنة اقتصاداتها والحد من الاعتماد على موارد الطاقة فقط، كما تستفيد الأخيرة بدورها عن طريق زيادة نفوذها التكنولوجي في الاقتصادات الخليجية.

■ **الدبلوماسية الوبائية:** استطاعت الصين أن تستغل جائحة كورونا كأداة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة حيث أرادت تقديم نفسها كقائد عالمي مسؤول في مجال الصحة من خلال تقديم المساعدات الطبية للدول خاصة الأكثر تضررًا من الفيروس، كما حاولت إعادة إحياء مبادرة "طريق الحرير الصحي" من جديد بعدما طرحها الرئيس الصيني "شي جين بينج" لأول مرة عام 2017 خلال زيارته لجنيف والتي شهدت توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية تستهدف تحسين أوضاع الصحة العامة في الدول الواقعة ضمن مبادرة الحزام والطريق، وبهذا حاولت القيادة الصينية تكييف المبادرة مع الوباء العالمي للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية من كونها قائمة على التعاون الاقتصادي إلى تعزيز التعاون الصحي.

وفي هذا السياق، سعت الصين إلى إرسال بعثات طبية للدول العربية والخليجية من أجل إجراء مباحثات مع مسؤولي الصحة العامة في تلك البلاد، بالإضافة إلى تزويدها باللقاحات والمستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة انتشار وباء كورونا، فعلى سبيل المثال، عقدت بكين مؤتمرات عبر الفيديو لخبراء الصحة مع 21 دولة عربية، وأرسلت فرقا طبية إلى 8 دول عربية، وساعدت الدول العربية في شراء المواد اللازمة لمكافحة الفيروس. كما أنشأت الصين أربعة مراكز مشتركة لإنتاج اللقاحات في الدول العربية؛ الجزائر والمغرب ومصر والإمارات العربية المتحدة.

وكذلك، استثمرت شركات التكنولوجيا الحيوية الصينية في المنطقة وبدأت في إطلاق مشاريع مشتركة لمكافحة أمراض أخرى تتعدى فيروس كوفيد19-، حيث تقوم شركة "سينوفاك" بتطوير لقاحات ضد شلل الأطفال والجدري المائي في مصر، كما بدأت شراكة مماثلة مع الجزائر، واتجهت شركة " والفاكس" لبيع لقاح للالتهاب الرئوي للأطفال في المغرب.

ويُمكن إرجاع السلوك الصيني خلال تلك الفترة إلى مساعيها لتعويض الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها جراء انتشار فيروس كورونا عام 2020، ففي الوقت الذي حظرت فيه الدول عمليات تصدير مستلزمات مكافحة فيروس كورونا، أصبحت الصين المصدر العالمي الرئيس للأقنعة وأجهزة التنفس والبدلات الواقية. وفي هذا الإطار، أتاحت جائحة كورونا للصين فرصة لزيادة نفوذها وتواصلها مع حكومات الدول العربية والخليجية عن طريق ما يُسمى بـ "الدبلوماسية الوبائية" أو "الدبلوماسية الصحية" كأداة للقوة الناعمة تجاه المنطقة.

آفاق العلاقات العربية-الصينية

رغم ما تعنيه القمة من تعميق للشراكة العربية الصينية إلا أنها ستظل قائمة عند مستويات محددة لا ترقى إلى مثيلتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُمكن تفصيله كالتالي:

■ **استمرار سياسة الموازنة الصينية:** لا يشكل تنامي التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي الصيني مع الخليج تخليًا عن سياسة التوازن الدقيق بين الخصوم الإقليميين؛ فمثلًا يظل نقل التكنولوجية المدنية والعسكرية الصينية للسعودية معزولًا عن شراكتها الاستراتيجية مع طهران لأن كلا البلدين لهما أهمية بالنسبة لها، فبينما تتفق تطلعات المملكة لتنويع محافظ الاستيراد والتصدير الخاصة بها بعيدًا عن الدول الغربية مع مساعي بكين لاستغلال الفرص الاقتصادية والتجارية الواسعة التي توفرها المنطقة لخدمة مبادرة الحزام والطريق، تظل إيديولوجية طهران الراسخة المعادية للغرب وانعدام الثقة في الولايات المتحدة مهمة لبكين على صعيد منافستها الجيوسياسية مع واشنطن وهو ما لا توفره الرياض التي تظل تحت المظلة الأمنية الأمريكية ويظل صعبًا عليها استبدال اعتمادها على المعدات العسكرية الأمريكية، وبإلقاء نظرة على حجم تجارة الأسلحة يتضح حجم الفارق، فقد بلغ حجمها مع الصينيين حوالي 245 مليون دولار بين عامي 2013 و2021، مقارنة بنحو 17.9 مليار دولار مع الأمريكيين خلال الفترة نفسها. وعليه، يظل تحرك بكين تجاه المنطقة محكومًا بإقامة شبكة علاقات عبر دول المنطقة العربية وغير العربية تحكمها مصالحها الاقتصادية.

■ **مركزية الدور الأمني الأمريكي:** أثار استضافة السعودية للقمم الثلاث في لحظة حساسة بالنسبة للعلاقات السعودية الأمريكية تساؤلات بشأن مستقبل العلاقات الاستراتيجية الأمنية مع الولايات المتحدة التي ظلت حتى وقتًا قريبًا القوى الدولية الوحيدة المهيمنة في الشرق الأوسط عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا إلى حد اعتباره خليجًا أمريكيًا من الناحية الاستراتيجية، لكن لا يُمكن قراءة القمة العربية –الصينية في سياق محاولة الدول العربية

استبدال الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بالصين، حيث إنها لا تبحث عن بديل ولا تريد وضع نفسها في موضع الاختيار بين الغرب وبكين، وإنما تسعى لتجنب الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة والدخول في شراكات متنوعة بحيث تقيم شراكات اقتصادية مع بكين وأخرى سياسية وأمنية مع الولايات المتحدة والغرب، وهي بذلك تبحث عن قوة دولية موازنة ضمن سياسة التحوط الاستراتيجي التي تلجأ إليها الدول المتوسطة والصغيرة خلال مراحل التحولات في هيكل النظام الدولي. ويدرك العرب أن الصين لا تقدم أي شيء قريب من نطاق الالتزامات السياسية والأمنية التي تقدمها واشنطن، ولا تريد التورط في التزامات أمنية طويلة الأجل بالمنطقة ولا في الصراعات الإقليمية المشتعلة، وترى أن الدول العربية عليها السيطرة على نزاعاتها، وبالتالي فإنها لا يُمكنها العمل كضامن أمني وتظل المظلة الأمنية الأمريكية لا بديل لها، لاسيمّا أن الصين تحافظ على علاقات وثيقة مع الخصوم الإقليميين (السعودية – إيران) وليس لديها أصولًا عسكرية داخل المنطقة تمكنها من لعب هذا الدور فهي لا تمتلك سوى قاعدة دعم بحرية فقط في جيبوتي مقارنة بالانتشار العسكري الأمريكي الواسع في مياه الخليج وبحر العرب، وتركز حضورها فقط على الجانب الاقتصادي والتكنولوجي.

ولعل السبب الرئيسي الذي يجعل المظلة الأمنية الأمريكية لا غني عنها هو الرغبة الخليجية في احتواء الخطر الإيراني، وفي هذا الشأن، تظل الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة المستعدة والقادرة على معاقبة النظام الإيراني على سلوكه الإقليمي، ورغم أن استجابة إدارة بايدن للخطر الإيراني أقل صرامة مع سابقتها إلا أنها مستعدة لمنع شحنات الأسلحة الإيرانية إلى اليمن، وفرض عقوبات على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، ومعاقبة الحرس الثوري، وحماية أمن الملاحة البحرية في الخليج وبحر العرب، كما أن تأكيد الإدارة الأمريكية استعدادها لاستخدام جميع عناصر القوة لمنع إيران من حيازة سلاح نووي موضع ترحيب ويختلف عن نهج الصين الغير عابئ بالتهديدات الإقليمية لطهران، فيما تركز بكين على أولوياتها الاقتصادية مع المنطقة كمشتري لإمدادات الطاقة الحيوية وبائع أسلحة وباحث عن فرص لإبراز قوتها العسكرية، مع إيلاء اهتمام عرضي للمصالح الأمنية لدولها.

■ **توتر العلاقات الخليجية-الأمريكية:** تضيف الشراكة العربية الصينية، وبالأخص الخليجية، عامل توتر جديد إلى العلاقات الأمريكية الخليجية المضطربة، كونها تُثير مخاوف واشنطن بشأن ثلاث قضايا أساسية؛ الأولى، تتعلق بحدود منح الصين موطئ قدم استراتيجي في الخليج ويرتبط ذلك تحديدًا بقضية تكنولوجيا الاتصالات مع الشركات الصينية مثل هواوي (الخاضعة للعقوبات الأمريكية) فقد شكلت التعاملات الإماراتية مع هواوي نقطة خلاف مع واشنطن، ودخول السعودية في اتفاقيات مهمة مع مثل هذه الشركات الصينية يشعر واشنطن بقلق شديد خشيةً من إمكانية أن تنطوي تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية الصينية على تقنيات لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة لا يمكن اكتشافها، وقد كانت إحدى إنجازات زيارة بايدن للسعودية في يوليو 2022 التوقيع على مذكرة تفاهم حول تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي فسرها العديد من الأمريكيين على أنها التزام بالسعي للحصول على مثل هذه التكنولوجيا من الولايات المتحدة والشركات الغربية الأخرى بدلاً من هواوي والشركات الصينية الأخرى.

والثانية، تخص احتمالات التعاون العسكري الخليجي-الصيني، والنظر إلى مشاريع البنية التحتية الصينية في الخليج على احتمالية وجود أغراض ذات استخدام مزدوج لها، بمعنى تشعر واشنطن بالقلق من أن السعوديين قد يسمحون للصين ببناء منشآت مدنية تخفي غرضًا عسكريًا على غرار اكتشاف بناء ميناء صيني سري بالقرب من أبو ظبي والضغط على الإمارات لوقفه في نوفمبر 2021. والثالثة، تتعلق بالتعاون السعودي-الصيني في مجال الطاقة النووية والتي تُثير حساسية واشنطن لاسيمّا في ظل التهديد السابق للمملكة بتطوير سلاح نووي إذا ما فعلت إيران.

■ **محدودية الانخراط الصيني في أزمات المنطقة:** رغم اتساع المصالح الصينية في الشرق الأوسط إلا أنه من غير المتوقع مبارحتها سياسة النأي بالنفس عن صراعات المنطقة، وإنما يقتصر دورها على دعم إطلاق عملية سياسية لإيجاد حلول سلمية شاملة ومستدامة نابعة من رؤية وطنية وتتفق وقرارات الشرعية الدولية، وتنطلق رؤيتها لمعالجة قضايا المنطقة من المبادئ الخمسة الواردة ضمن مبادرة السلام الصينية التي طرحها وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي-الصيني، وهي: الدعوة إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والانصاف، وتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل على تحقيق الأمن الجماعي، وتسريع وتيرة التنمية والتعاون، كما تستمر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، لكن المصالح

الاقتصادية الصينية الواسعة مع الأطراف العربية وغير العربية قد يدفعها لمحاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة بحثًا عن شرق أوسط أكثر استقرارًا يحمي مصالحها الاقتصادية طويلة الأجل.

- **إعادة مراجعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة:** ربما يدفع الاتجاه الخليجي لتنويع الشراكات وتبني سياسة خارجية أكثر استقلالية وتحوط، الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير بشأن مسألة تقليل التزاماتها الأمنية تجاه المنطقة، بعدما أثبتت لها الحرب الأوكرانية أيضًا خطأ الاعتقاد بتراجع الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط، ودفعها ثمن تجاهل المخاوف الأمنية لدولة التي قررت مغادرة سياسة المحور ورفضت الانضمام للموقف الغربي بشأن روسيا وقررت تنويع شراكاتها الدولية بعيدًا عن واشنطن، لذلك يتوقع أن تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تأكيد التزاماتها الأمنية تجاه المنطقة مع البحث عن صيغة جديدة تمكنها من الموازنة بين متطلبات المنطقة ومساعيها لمواجهة التهديدات المتصورة في المحيطين الهندي والهادئ، ولعل إعلان القيادة الوسطى للقوات البحرية الأمريكية (منطقة مسئوليتها تتضمن البحر الأحمر وخليج عمان والخليج العربي وبحر العرب) تدشين قوة الدرونز البحرية Task Force 59 خلال نوفمبر 2022 دليلًا عن نمط الانتشار العسكري الأمريكي الجديد في المنطقة الذي بات يعول على تركيز قوات جوية وبحرية غير مأهولة وفرق محدودة من المارينز مقابل تقليص القوات البرية والأصول التقليدية.

- **تنويع مجالات التعاون الاقتصادي:** فتحت القمة الصينية - العربية آفاقًا جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين حيث تدلل مذكرات التفاهم الموقعة بين بكين والرياض خلال القمة الثنائية المنعقدة بينهما على مساعي الطرفين المشتركة لتعزيز التعاون والاشتباك في مجالات جديدة كالطاقة المتجددة والفضاء والاقتصاد الرقمي مع عدم المساس بملفات التعاون التقليدية، فعلى الرغم أن التعاون الصيني-العربي أو التعاون الصيني- الخليجي مدفوعًا بشكل أساسي بالطاقة إلا أنه من المتوقع أن تتخذ العلاقات الثنائية مسارات متعددة الأبعاد في مختلف المجالات كالمدن الذكية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية وأمن الفضاء والاستثمار في البنية التحتية وتجارة السلع غير النفطية وتنمية القطاعات والصناعات المختلفة في المنطقة.

ختامًا، باتت الصين قطبًا دوليًا فاعلًا في منطقة الشرق الأوسط حيث تحرك الجانبين باتجاه بعضهما البعض مدفوعين بمجموعة من السياقات الدولية والإقليمية والداخلية، دعمهما القواسم المشتركة والجذور التعاونية على مدار عقود سابقة، لكن تظل العلاقات بين الجانبين تتحرك ضمن مستوى محدد يغلب عليه الطابع الاقتصادي.